



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المدخل والإطار النظري
لدراسة الاحتياجات التنموية لمستفيدي جمعية
البر بالمدينة المنورة
2021/1443

المحتويات

3	أولاً: مقدمة.....
6	ثانياً: جمعية البر.....
11	ثالثاً: الإطار العام للدراسة.....
13	رابعاً: التنمية (المفهوم والممارسات).....
25	خامساً: الاحتياجات المجتمعية (المفهوم والإطار).....
25	1- تعريف الحاجة، وتقدير الاحتياجات.....
27	2- أهمية تقدير الاحتياجات.....
27	3- تقدير الاحتياجات المجتمعية.....
29	4- أساليب دراسة الحاجات المجتمعية.....
33	سادساً: الدراسات السابقة.....

أولاً: المقدمة

يقصد بتنمية المجتمع المحلي: البرامج التي تستهدف وتوظف أفراد ذلك المجتمع كأداة فاعلة في تحقيق أهدافه، كالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتنمية المرأة، والطفل، والشباب، ... الخ، وتعد جزءًا من عملية التنمية الكبرى على مستوى المجتمع الكبير.

وإذا كان الإنسان هو هدف التنمية وأداتها، فالتنمية هي عملية إنماء القدرات المعرفية والابتكارية للأفراد، خاصة بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالإنسان وتنميته باعتبارها محور التنمية (التابعي، 2005: 11).

ولا يتحقق هذا إلا من خلال مشاركة الفرد مشاركة حقيقية في صنع التنمية وتقييمها، وهو الطموح الذي تسعى الجمعيات الخيرية ومؤسسات التنمية إلى تحقيقه، وهذا الفهم لعملية التنمية هو ما جعل العديد من مؤسسات المجتمع قد وضعت قضية التعليم وتطوير قدرات المستفيدين منها محددًا مهمًا، ومعياريًا أساسيًا لضمان نجاحها (صيام، 2000).

وما تزال جهود مؤسسات المجتمع المدني متواضعة في هذا الجانب، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن نسبة أنشطة التنمية البشرية لهذه المنظمات في وطننا العربي لا يتجاوز 16% من إجمالي أنشطتها، فيما يتوجه معظمها إلى المساعدات والمعونات العينية والمالية على المدى القصير، (منشورات الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، 2001: 64)، والتي تجعل الفرد يعتمد على الصدقة والإحسان بدلا من تنمية قدراته وجعله مواطن يدر دخلا مستداما من عمل يده، يسهم في توفير العيش الكريم له ولأسرته وتنمية مجتمعه.

إن الخطط التنموية تتمحور حول مبدأ رئيس؛ وهو أن الإنسان وسيلة التنمية وغايتها، لذلك التزمت خطط التنمية التأكيد على دور التعليم والتدريب في تطوير أفراد المجتمع، وأن تكون السياسات التربوية ذات التحام مع هذه الخطط، للتنسيق بين حاجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية وما يرافقها من أبعاد اجتماعية.

فهي بشكل مباشر تمس التخصيص للموارد النادرة في المجتمع، وتعبر عن اختيار الأنظمة بين الأهداف والوسائل، والتي تؤكد أنه لا يمكن فهمها إلا من خلال تفهم التفاعلات المحيطة بها، وما تحدثه من تأثير ينخرط الإنسان من خلاله في بناء نسيج اجتماعي اقتصادي لتكوين منهج عن التنمية البشرية المستدامة (قنديل، 1991: 7)، ووضع الاستثمارات التعليمية في عقول الأطفال والصغار والشباب اليافعين لإعدادهم لعالم جديد، يعتمد على المعرفة واستخدام المعلومات في عصر سيطرت عليه تكنولوجيا المعلومات، (عبد الحق، 2005: 2).

لا يحدث تطور وتقدم وإصلاح المجتمعات البشرية إلا من خلال توافر قنوات مؤسسية تعزز وتقوي العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإن النمو المتعاضم للجمعيات الخيرية في العقود الأخيرة من القرن العشرين يعد من السمات المميزة لتلك المرحلة (الهوراني، 2004: 1)، وفي هذا الإطار ظهر مفهوم رأس المال البشري باعتباره مجموعة القيم والأخلاق الاجتماعية التي تتجسد في هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة، وشبكات اجتماعية تدعم قوتهم وتمكينهم، تسهل تلك القيم والأخلاقيات عمليات التفاعل الاقتصادي، وتشكل البنية الأساسية له وتعزز الثقة المتبادلة، وتسهم في مواجهة وحل المشكلات والتحديات، فالاهتمام ببناء الإنسان بمكوناته المهارية والقيمية والأخلاقية والدينية يعتبر سبيلا وأساسا لتحقيق التطوير والتقدم، (السروجي، 2009: 5-6).

تأخذ ظاهرة الفقر أبعادًا عديدة، ويمكن التطرق إلى بعدين أساسيين فيها، البعد الأول هو: فقر الدخل (وهو عدم كفايته لتأمين الحد الأدنى من العيش الكريم)، والبعد الآخر: هو فقر القدرة ويعني ضعف مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية، بسبب عدم امتلاكه للمهارات والكفايات المهنية التي تؤهله للكسب وزيادة الدخل له ولأسرته.

إن ظاهرة الفقر تشكل واحدة من أكبر المعوقات التنموية التي تعاني منها معظم دول العالم بصرف النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها الاقتصادي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في كل دول العالم، مع وجود تفاوت في حجم تلك الظاهرة بين دولة وأخرى، وإن سبل مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات يختلف باختلاف تقدم تلك الدول.

ويشير المفهوم العام لظاهرة الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الثروات المادية منها أو غير المادية، فإذا كان هذا النقص في الثروة المادية أو الدخل بحيث لا يتمكن الشخص من إشباع الحاجات البيولوجية: (المأكل والملبس، والمسكن) فيسمى عندئذ الفقر المطلق، أو في حالة تدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية، وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع فيسمى: (الفقر النسبي)، فيما تسمى بـ: (الفقر المدقع) الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة من خلال التصرف بدخله.

وهذا التوجه لتنمية الإنسان وبناء قدراته لمواجهة الفقر يتفق مع دعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- من خلال إطلاق رؤية المملكة 2030، وهي رؤية سمو ولي العهد لرسم مستقبل هذا الوطن، والتي تسعى

لاستثمار مكامن قوّتنا التي حباها الله بها، من ثروة بشرية كفوءة وماهرة، وموقع استراتيجي متميز، وقوة استثمارية رائدة، حيث تولي القيادة لذلك كل الاهتمام، وتسخر كل الإمكانيات لتحقيق الطموحات المرجوة.

(<https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/overview>).

ثانيًا: جمعية البر

تعد جمعية البر من أقدم الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية، فقد أنشئت في شهر رجب من عام 1379 هـ باسم صندوق البر بالمدينة، وتم تعديل اسمها إلى (جمعية البر) بعد أن سجلت بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية برقم (22) وتاريخ 1396/06/04هـ، وتعد الجمعية حلقة وصل بين المحسنين الداعمين والمحتاجين في نطاق عملها داخل المدينة المنورة، وتهدف الجمعية إلى رعاية المحتاجين من الأراامل والأيتام والفقراء، وتأهيلهم والوصول بهم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لديهم، من خلال البرامج والمشاريع المتنوعة الموضحة ضمن موقع الجمعية. (<https://www.biralmedina.com>)

- برامج الجمعية: (<https://www.biralmedina.com/Programs.aspx>).

1) الإسكان التنموي:

ويستهدف توفير سكن كريم للمتفعين من الجمعية، وفي إطار هذا البرنامج تم تسليم 97 وحدة سكنية لمستفيدي الجمعية.

2) المساعدات السكنية:

تقدم جمعية البر مساعدات سكنية للمحتاجين الذين تعذر عليهم تسديد إيجارات المساكن التي يقطنونها لضعف دخلهم وكثرة التزاماتهم، ويستفيد من هذه المساعدات أكثر من (800) أسرة سنوية، كما تأوي الجمعية عشرات الأسر المحتاجة ضمن المباني الموقوفة على الجمعية من قبل بعض المحسنين.

(3) كفالة اليتيم:

تقوم جمعية البر على رعاية أحد ايتام المدينة المنورة وهو يعيش مع أسرته، حيث تكفل تعليمه ومعيشته بكفالة وقدرها (200) ريال شهريًا، بالإضافة إلى الهدايا والعيديات التي تصرف عليه بالكامل، ويقوم مندوبو الجمعية بزيارة الأيتام في دورهم للاطمئنان عليهم، وإعداد تقارير دورية ترسل إليك.

(4) مساعدات ابن السبيل (عون وفرح):

وهي إعانة تقدم لمن انقطع بهم السبيل أثناء زيارتهم للمدينة المنورة، حيث تقوم الجمعية بمساعدتهم بتأمين وسيلة نقل مناسبة وسد حاجتهم بما يحقق عودتهم إلى بلدانهم.

(5) المساعدات الطارئة:

وتشمل المرض المفاجئ أو الحرائق، وتتم عن طريق تقديم مساعدات للشخص حتى يتجاوز بها المرحلة الحرجة، ويتراوح معدل الإنفاق من المساعدة بين 5% إلى 7% من إجمالي المساعدات السنوية، كما تقوم الجمعية بترميم منازل المحتاجين.

(6) المساعدات الصحية:

وتقدم لبعض المرضى لشراء الأجهزة الطبية التي تساعد على السمع أو الرؤية، ويخصص القدر الأكبر من هذه المساعدات للمستشفيات بالمدينة المنورة؛ لتأمين أجهزة ومستلزمات طبية لتعم فائدتها على شريحة أكبر من المرضى.

(7) المساعدات العينية:

وتتضمن توزيع كميات كبيرة من المواد العينية المختلفة: كالتمر، والأرز، واللحوم، يتبرع بها بعض أهل الخير بإرسال صدقاتهم على هيئة أطعمة غذائية يتم توزيعها على مستحقيها، وتقدر إجمالي قيمة المواد العينية أكثر من (700000 ريال) سنويًا، كما تقوم الجمعية بشراء سلال غذائية سنوية وتوزعها قبل شهر رمضان على الأسر المحتاجة.

(8) المساعدات الشتوية:

تقوم الجمعية بتوزيع عددا من البطانيات على الأسر المحتاجة، تبلغ أكثر من (22.000 بطانية).

(9) العطاء المدرسي:

يتم من خلال البرنامج توزيع أكثر من (92000) حقيبة مدرسية، استفاد منها طلاب وطالبات في أكثر من 400 مدرسة بنين وبنات في المدينة المنورة، وتحتوي الحقيبة على جميع المستلزمات الدراسية من دفاتر، وأقلام، وكراسات، وآلات حاسبة وفقا للمراحل الدراسية المختلفة.

(10) برنامج الفأس:

ويهدف إلى تحويل الأسر الفقيرة التي ترعاها الجمعية، من أسر مستهلكة إلى أسر منتجة، عن طريق تأهيل أبناء وبنات تلك الأسر علميًا ومهنيًا، ليصبحوا قادرين على الكسب والعمل الشريف، سواءً عن طريق الوظيفة أو العمل الحر الذي يمكن من خلاله مساعدة أنفسهم أولاً ومساعدة أهاليهم ثانيًا.

(11) روضة الأطفال:

أنشأت الجمعية المبنى النموذجي خصيصًا لروضة الأطفال بفصوله الواسعة وساحاته الفسيحة في أحد الأحياء الشعبية؛ وقد ساهم ذلك كثيرا في جذب أعداد كبيرة للاشتراك في الروضة؛ وبالتالي تقديم خدمات تعليمية واجتماعية رفيعة المستوى وفق المنهج المطور لرياض الأطفال.

(12) مشروع الصدقة الجارية (الأول):

أنشأت الجمعية أول مبنى سكني تجاري في شارع أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه- ، وقامت بتأجيره لتوزيع عوائده على فقراء المدينة، وحتى يكون صدقة جارية لمن ساهم في هذا المشروع.

(13) مشروع الصدقة الجارية (الثاني):

وهو مبنى سكني تجاري في المنطقة المركزية المجاور للمسجد النبوي الشريف، وتقوم بتأجيره ليتم توزيع إيرادات المبنى على فقراء المدينة المنورة من خلال أنشطة الجمعية المختلفة.

(14) مشروع الصدقة الجارية (الثالث):

وتم انشاؤه ليكون جزءا منه مركز تدريب نسائي، كما تم تخصيص الجزء الآخر كوحدات سكنية بمدخل منفصل، وسيصرف ريع المبنى على فقراء المدينة المنورة.

وبمراجعة أنشطة وبرامج الجمعية نجد أن كثيرا منها في شكل خدمات ومساعدات غذائية وصحية ومالية، تعتمد على أسلوب الصدقة والإحسان، وهي تطمح في رؤيتها إلى تقديم برامج تنموية تعنى بالتأهيل والتدريب، والقروض التي تؤهل المستفيدين من إنشاء مشاريع تدر عليهم دخلا ثابتا يغنيهم عن المعونة

والمساعدات التي يتلقونها من الجمعية، ويعتمدون فيها على أنفسهم، ويصبحون منتجين مساهمين في التنمية، بدلا من أن يكونوا عالة على المجتمع، وتقول الحكمة الصينية (لا تعطني سمكة! بل علمني الصيد...).

ثالثاً: الإطار العام للدراسة

- مشكلة الدراسة

إن مكافحة الفقر والحد من البطالة اللذان أصبحا شبحاً يهدد حياة الأمم والشعوب، وأصبحا مسئولية عامة ومشاركة بين الحكومات ومؤسسات العمل الخيري، فمؤسسات العمل الخيري تقوم بدور فعال ومساند لدور الحكومات في سد حاجات الناس وتدريبهم ورفع كفاءتهم والعمل على امتلاك المستفيدين منها بالمهارات والقدرات التي تمكنهم من تطوير أنفسهم وظيفياً، والمملكة العربية السعودية تتمتع بواحد من أعلى معدلات التنمية البشرية على الصعيد العربي؛ لارتفاع مستوى التعليم والصحة، ويعود ذلك إلى حيازة التعليم على موقع متميز وأساسي في سلم أولويات ولي العهد؛ إيماناً منه بأهمية التعليم والتدريب، وضرورة تطويره للنهوض بالمملكة والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وانطلاقاً من رؤية ولي العهد 2030م وبدعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين، أطلقت رؤية المملكة 2030، وهي الرؤية التي تسعى إلى استثمار مكامن القوة التي تتوافر في الشباب السعودي؛ ليحل محل العمالة الوافدة ويقوم بدور فعلي وحقيقي في تنمية المملكة والنهوض بها، وذلك من خلال تنمية قدرات الشباب، وتسخير كل الإمكانيات الموفرة لديهم لتحقيق الطموحات، وخلق فرص للنمو والاستثمار، واستحداث العديد من القطاعات الاقتصادية الجديدة بأيدي شباب وشابات هذا الوطن.

لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تحديد الاحتياجات التنموية لمنتفعي جمعية البر الخيرية في المدينة المنورة، بهدف تنميتهم ورفع قدراتهم، للارتقاء بهم من الاعتماد على الصدقة والإحسان إلى الاعتماد على النفس، وخلق فرص تسهم

في رفع مستواهم المعيشي وزيادة دخولهم، والمشاركة في التنمية الاقتصادية على مستوى الوطن.

- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي: وهو الذي يبحث عن أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص، ويصور الوضع الراهن في بعض الأحيان، ويحدد العلاقات التي توجد بين الظواهر أو التيارات التي تبدو في عملية علمية (فان دالين، 1986: 293). وسيتم في هذه الدراسة التعرف على الاحتياجات التنموية التي تفتقر إليها جمعية البر بالمدينة المنورة لتطوير خدماتها التي تقدمها للمستفيدين منها.

- حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على تعرف الاحتياجات التنموية لمستفيدي جمعية البر بالمدينة المنورة.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على جمعية البر بالمدينة المنورة.

رابعًا: التنمية، (المفهوم والممارسات):

- تعريف التنمية:

وهي مرتبطة دائما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج العام، في حين يلمح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، فترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، ويذهب الساسة مثلا إلى وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية (فريدريك فارسون، 1984:68)، وهذا الاختلاف يبين أن التنمية كلٌ متداخلٌ ومنسجم، فهي العمليات المعقدة الشاملة لشتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والثقافية وغيرها (حسن، 1985:20-22).

ويرى الكثير من علماء الاجتماع أن المجتمع المدني رغم كل ما يعانيه مفهومه من قياسات، ورغم معاناة مؤسساته من معوقات تشريعية وسياسية ومادية؛ يجب أن تكون أحد جياذ الرهان لتحقيق التنمية البشرية المعطاة، 1994: (10).

- نماذج تنموية في بعض بلدان العالم:

إن وجود المؤسسات الخيرية يعمل على إيجاد توازن بين خدمات الدولة وما تقدمه تلك المؤسسات للمواطنين، فالدولة المتقدمة تعتمد في استقرارها الاجتماعي على حيوية المنظمات الخيرية المدنية.

وقد أثبتت برامج التنمية المقدمة من عدة منظمات غير حكومية نجاحها، وذلك عن طريق:

(1) إحلل العمالة السعودية محل العمالة الوافدة.

(2) استهداف أفضل المنتفعين بتحسين أحوالهم المعيشية لأسرهم.
(3) إعادة تخصيص الموارد المتاحة بالجمعيات لبرامج التنمية الاقتصادية، بحيث تقتصر على تمويل المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل، وعلى تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة، بدلا من اعتماد نظام الرعاية على الصدقة والإحسان.

(4) إعادة هيكلة مؤسسات التدريب المهني، والتنسيق بينها وبين مؤسسات العمل الخيري، بهدف التنوع والتوسع في أشكال التدريب ورفع مستوى الفئات المستهدفة من تلك الجمعيات.

- النموذج الماليزي والكوري والسنغافوري:

تعد برامج التحول الاقتصادي في دول ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، من أفضل التجارب العالمية في بناء الخطط الاقتصادية التنموية وتأثيرها المباشر في تقدم الشعوب، وركزت مظاهر التحول في الدول الثلاث على مبادرات الإصلاح الاستراتيجية التي ترمي إلى توسيع نطاق المبادرة الخاصة، وتحسين المهارات، وزيادة القدرة التنافسية، وترشيد القطاع العام، واتخاذ إجراءات إيجابية مساعدة للنمو، والارتقاء بالقاعدة المعرفية وبالبنية التحتية، وتعزيز قطاعات مختارة، وكفالة الاستدامة البيئية والضريبية، وفيما يلي تفصيلا لكل تجربة.

أولا: التجربة الماليزية:

مر التحول الاقتصادي في ماليزيا بثلاث مراحل من النمو: بدأت المرحلة الأولى من 1957 حتى 1969، واعتمدت في الأساس على السلع الأولية البدائية؛ حيث ظلت ماليزيا -لمدة طويلة- تعد أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية،

في حين جاءت المرحلة الثانية من 1970 وحتى 1990 تقريبا، حيث بدأ التصنيع وبدأت بالتالي السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع في صادرات ماليزيا، وهدفت المرحلة الثالثة للنمو التي بدأت من عام 1990 حتى 2020، إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدا تماما في 2020، بالاعتماد الأساسي على التصنيع، وارتكز النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية عديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، كما اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي، وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الدافع الرئيس للنمو في قطاع التصنيع بماليزيا، معتمدة في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة.

ثانيا: التجربة الكورية:

في كوريا الجنوبية عملت في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي، حيث نجحت الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962 - 1966) في إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير.

ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967 - 1971) ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال اتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الإجراءات الجمركية،

وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومع الخطة الخماسية الثالثة (1972 - 1976): تم التحول بصفة منتظمة نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، والاهتمام بزيادة إسهاماتها في السلع التصديرية، حيث بلغت في منتصف الثمانينيات نحو نصف صادرات كوريا، كما أعطيت أولوية خاصة لدعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن.

ثالثا: التجربة السنغافورية:

في حين أن التحول الاقتصادي الناجح في سنغافورة اعتمد في التسعينيات على الاقتصاد القائم على المعرفة لمواجهة التحديات، وأصبح الإبداع والابتكار محددات رئيسة لزيادة القدرة التنافسية في سنغافورة من خلال الحصول على درجة عالية من التعليم والقوى العاملة المرنة، والصناعات المتقدمة في مجال التكنولوجيات التي أصبحت هدفا لتحقيقها رؤية القرن الحادي والعشرين حتى تكون مجتمعا منافسا، وكانت آخر مراحل التحول الاقتصادي في سنغافورة في عام 1997، وهدفت إلى أن يكون البلد متطورا في قطاع الصناعات التحويلية، واتسمت بتشجيع الأفراد على الابتكار وتحسين قدرة الشركات على توسيع القاعدة الاقتصادية وأصبح المورد الوحيد الذي يعتد به في سنغافورة هو القوى العاملة.

(https://www.aleqt.com/2016/02/16/article_1030603.html)

رابعا: التجربة الأردنية:

وقد سعت إلى تحسين نوعية الخدمات الحكومية في المناطق الفقيرة والتجمعات السكنية الصغيرة، مع التركيز على خدمات الصحة والتعليم، من خلال ما يلي:

- 1) تحويل الدعم الموجه لتمويل موازنات الجامعات الرسمية لتوفير منحاً وقروضا للطلبة غير المقتدرين؛ من خلال توسيع وتطوير نطاق عمل صندوق دعم الطلبة، ودعم كل من نشاطات البحث العلمي والكلف الرأسمالية للجامعات حديثة التأسيس .
- 2) تطوير أداء برامج الإقراض بتقييمها؛ من حيث بيان أثرها على تحسين مستوى معيشة الأسر المقترضة، ومراجعة معدلات الفائدة المستوفاة لتعكس الكلفة والمخاطرة.
- 3) التنسيق الكامل مع كل من وزارات: الصحة والتربية والتعليم والأوقاف والشباب؛ لتفعيل برنامج تنظيم الأسرة الذي يرتبط ارتباطاً قوياً باستراتيجية مكافحة الفقر.
- 4) التنسيق مع برامج الإقراض الحكومي لتفادي الازدواجية ولتحسين استعمال الموارد.
- 5) تنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع المستهدف، وهذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم (إبراهيم 1980: 133)، تنمية المجتمعات المحلية والتجمعات القروية ويرتبط هذا البرنامج ارتباطاً وثيقاً مع خطة تنمية المحافظات وحزمة الأمان الاجتماعي.
- 6) توسيع وتحسين خدمات هذا التمويل وبناء قاعدة معلومات عن المقترضين وإنشاء مراكز استشارات لدراسات الجدوى تحدد احتياجات المجتمعات المحلية من المشاريع وامكانيات التسويق.

7) خلق شراكة فعالة بين قيادات القطاع الخاص في الصناعة والتجارة والقطاع العام؛ بهدف تشجيع القطاع الخاص على توجيه الاستثمار حيثما وصل إلى المناطق الفقيرة البعيدة التي يتوفر فيها أيدي عاملة بحاجة إلى العمل.

8) رفع نوعية التعليم المهني الأساسي ونوعية المهارات المكتسبة لتصبح أكثر مواءمة مع احتياجات سوق العمل.

9) زيادة الموارد المتاحة لصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات الإقراض الصغيرة وذلك بعد تقييم أداء هذه المؤسسات وإعادة هيكلة صندوق التنمية والتشغيل.

10) شمول الدعم الحكومي للمعاهد والكلية المهنية المعتمدة؛ وذلك لتشجيع توسعة وتطوير قطاع التدريب المهني (العلوي، 2007: <

> <http://aclatri.maktoobblog.com>).

خامسا: التجربة التشيلية:

في سنتاجو بتشيلي استطاعت مؤسسة " حوجارودي كريستو " الدينية منذ تأسيسها عام 1944م أن توجه خدماتها لأفقر الفقراء، وأن تلقى القبول من الجميع، وقد أفادت حتى عام 1992 (7200) طفلا، و(490) مسنا، وأسست قرية لهم مكونة من (110) منزلا، ولديها (400) مأوى للفقراء من (30) مدينة، وتقوم بتشجيع جنازات الفقراء، وتقدم منحا دراسية للطلبة غير القادرين على مواصلة التعليم الجامعي، وتقدم قروضا محدودة للعاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مشاريع تجارية مدرة للدخل، وتبني مساكن جاهزة للفقراء على أراضي مملوكة بوضع اليد حيث أسست عام 1982 (8930) مسكنا من هذا النوع، ويعمل بها (541) موظفا يتقاضون رواتبهم منها، إضافة إلى (1200) متطوعا دائما، وتعتمد المؤسسة في معظم إيراداتها على الهبات المحلية؛ إذ يوجد لديها ما يقارب

(200.000) منتسب يلتزمون بدفع اشتراكات شهرية تمثل نحو 40% من ميزانيتها، وتقيم حفلات عشاء لجمع التبرعات يحضرها آلاف الأشخاص، وتبيع سنويا حوالي (5) مليون بطاقة معايدة في بلد لا يتجاوز عدد سكانه (13) مليون نسمة، ولديها برنامج يلتزم فيه أصحاب الأعمال بالتبرع بما يعادل تبرعات كافة المواطنين (مواطنون، 1994: 81-83).

سادسا: التجربة الكندية:

في كندا استطاعت التعاونيات الأهلية بناء المزارعين ومساعدتهم، حيث توجد في كندا الأطلنطية وكويبيك وأنتاريو أكثر من (1200) تعاونية مختصة بإنتاج الحليب ومشتقاته، وأسسوا شركات تأمين لحماية مصالحهم ضد الصقيع والبرد والحريق، وأنشأوا الصوامع لتخزين الحبوب وتسويقها، واستخدمت حركة " انتيجوش " النوادي لمساعدة الأسر على تنظيم اتحادات ائتمانية وتعاونيات تمكنهم من بناء المنازل، وبيع منتجاتهم وسلعهم الاستهلاكية، وقد قامت بدعمهم ليصبحوا في الوقت الحالي جزءا من المساعدات الخارجية الكندية. ويوجد في كندا حوالي (70.000) هيئة خيرية مسجلة منها 45% هيئات دينية، وهناك مثل هذا العدد لم يسجل، وأكثر الهيئات نموا في كندا التي تعمل في حقل التعليم، وتشجع الحكومة الكندية نشاطات اليانصيب بصورة كبيرة، وتوجه دخله لدعم المستشفيات والجامعات، وقامت حركة " أندرجا وندريل رود " بمناهضة التمييز العنصري، وطالبت الحكومة بمساواة الأمريكيين في حقوق المواطنة مثل: الإسكان الوظيفي، والتصويت، والتعليم في المدارس، والقضاء في المحاكم، وتوفير المواصلات وأماكن الترفيه، والدفاع عن حقوق النساء، وتوفير السكن الآمن للنساء غير المتزوجات، وقاومت قوانين الزواج غير العادلة، وطالبت بالحد أو الامتناع عن شرب الخمر (مواطنون، 1994: 113-115).

سابعا: تجربة الولايات المتحدة:

في الولايات المتحدة تخدم الهيئات التطوعية ما يزيد عن 10% من مجموع الطلبة، وفي كندا يصل إلى 29%، وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي ففي الولايات المتحدة يوجد 49% من الجامعات البالغ عددها (2000) جامعة تابعة لهيئات تطوعية لا تهدف للربح (مواطنون، 1994: 127-129).

كما عالجت مؤسسات المجتمع المدني قضايا متنوعة مثل: الحقوق المدنية، وتوطين العائلات المهاجرة، ومكافحة الجريمة، والجوع، وحقوق الهنود، والتنمية الريفية، ونشر الوعي البيئي، وتضرب بجذورها في مناطق يصعب الوصول إليها عبر القنوات الحكومية، وتساهم في رفع قدرات مؤسسات المجتمع المحلي، وتأهيلهم وتدريبهم على إدارة المشاريع ورفع كفاءتهم العلمية والعملية والإنتاجية (مواطنون، 1994: 131-132).

ثامنا: تجربة إفريقيا:

وفي إفريقيا تستهدف الجمعيات الخيرية الفئات التالية: المزارعين التجاريين وكبار المنتجين وصغارهم في شتى المجالات، وجميع المستهلكين لا سيما الطبقة الوسطى والسكان العاديين، توعية الأعضاء والطبقة الوسطى والسكان العاديين بحقوقهم الدستورية، وتشير الإحصائيات حتى عام 1992 أن كل قرية من قرى الريف البالغ عددها (6000) قرية بها ناد نسائي على الأقل.

تاسعا: التجربة الكينية:

في كينيا يزيد عدد الجمعيات الخيرية عن (30.000) جمعية حسب تقديرات عام 1990م، ويزيد عدد المستفيدين فيها عن مليون مستفيدا.

وهناك تتجه نشاطات الجمعيات الخيرية نحو محو الأمية وتنمية المجتمعات المحلية، وتضطلع بدور فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في

قطاعات عديدة، كما توفر فرص عمل للكثير من خريجي المدارس في المناطق الريفية والحضرية، وتستقطب التمويل الأجنبي بشكل يتراوح بين 150-200 مليون دولار سنويا، وتمول المنظمات غير الحكومية ما بين 30-40% من مشاريع التنمية في كينيا (مواطنون، 1994: 234-235).

عاشرا: زمبابوي:

وتشير المعلومات في زمبابوي إلى ارتفاع عدد التعاونيات من (22) سنة 1956 إلى (597) تعاونية عام 1985، وارتفع عدد الجمعيات الزراعية من (3) عام 1960 إلى (634) عام 1985م، (شبكة النساء الأفريقيات للتنمية والاتصالات: 1994: 209-211).

الحادي عشر: التجربة النيجيرية:

وفي نيجيريا تخصص جمعية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 6-18 عاما، وذلك منذ عام 1965م وتضم (300.000) عضوا، وتقدر ميزانيتها بحوالي (300) مليون نيرا نيجيرية أي ما يعادل (1,4) مليون دولارا أمريكيا.

الثاني عشر: التجربة الروسية:

وتقدم "جمعية النصب التذكاري" في روسيا مساعدات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وقانونية لرفع وعي أفراد المجتمع المحلي، وفي سلوفينيا تقدم الهيئات الخيرية المساعدة للاجئين في ظل الحرب.

وتقوم "مؤسسة الأمل الخيرية" في بولندا بتقديم الخدمات التعليمية للأطفال المهملين من أهلهم، وإنشاء مراكز للتعليم الخاص لمن يلزمه ذلك، وتقدم خدمات للأطفال الذين يعانون من خدمات سيكولوجية عن طريق تحسين الأداء الجماعي السيكولوجي وتقديم العلاج الطبي والمهني لهم (إيفا ليتش، 1994: 269-271).

الثالث عشر: هولندا:

وفي هولندا ساهمت المنظمات الأهلية في السيطرة على انتشار مرض الإيدز بين مدمني المخدرات، وتضم لجنة بنجلاديش للتقدم الزراعي (6) آلاف موظف وتغطي أنشطتها حوالي (15) ألف قرية من أصل (68000) قرية في عام 1972م، وبحلول عام 1992م تمكن برنامج التنمية الريفية للجنة من إنشاء (2236) منظمة فردية والتي يصل عدد أعضائها قرابة (800) ألف عضو، 65% منهم نساء، وتقدم قروضا تصل إلى (47) مليون دولارا، بنسبة تراوحت بين 97-98% وأقامت اللجنة (9) مراكز تدريب، و(8666) مدرسة يعمل بها (7708) مدرسا، وتخدم (26298) طالبا، وقد خدم برنامجها التعليمي لعلاج الجفاف عن طريق الفم (13) مليون أسرة خلال عشر سنوات (إيفا ليتش ، 1994: 264-265).

الرابع عشر: تجربة اليابان:

وقد مثلت جمعية ربات البيوت اليابانية مثلا يحتذى في حماية البيئة من أجل التغيير في اليابان، وتقوم حركة "نادي سيكاتسو" في طوكيو اليابان بعمل اقتصادي عملاق يوزع (400) منتج تأسست عام 1965م، وبحلول عام 1991م امتدت إلى مقاطعة، وتضم (200) ألف أسرة تعدادها (800) ألف فرد، وتدير مشاريع اقتصاد منزلي بقيمة ستمائة مليار ين ياباني، وقد وصل (52) من أعضائها إلى البرلمان الياباني، وتضطلع بدور هام وبارز في الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعمل على نشر الوعي بأهمية مشاركة الشعب ولا لمركزية السلطة والحكم الذاتي (إيساجاني ر. سرانو، 1994: 280-281).

الخامس عشر: تجربة أمريكا الشمالية:

وفي أمريكا الشمالية يتعلم طلاب المدارس الثانوية التفكير في المجتمع على أنه نتاج عمل تطوعي بين أعضائه، وهكذا فإن نظرة الولايات المتحدة تركز على قضية

هامة هي: أن يخدم المرء نفسه ويخدم الآخرين، وأن يخدم المرء نفسه بينما يخدم الآخرين، وأن يخدم المرء الآخرين بينما هو يخدم نفسه، ... وهكذا دواليك، حينها يستطيع الفرد فهم معنى العمل التطوعي (إيساجاني ر. سرانو، 282-283).

إن عملية التنمية المستدامة تعتمد على السيادة للمجتمع المحلي، فهي التي يجب أن تقود مواردها وتحد من استنزافها من الخارج، وتحتاج تنمية المجتمع المحلي إلى سياسة وطنية مساندة، ومنظمات المجتمع المدني تسعى إلى خلق هذه الأجواء، إذا ما لقيت الدعم والتأييد من المجتمع المحلي.

وتعد عملية التربية والتعليم في المجتمعات المتقدمة مسؤولية مشتركة بين كافة فعاليات المجتمع أفرادا وجماعات، ومنظمات مجتمع مدني، ورجال أعمال، وشركات وأحزاب، ونقابات، وجمعيات أهلية، ووسائل إعلام، والحكومة ممثلة في وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، وقد اتجهت جهود الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية؛ إيماناً منهم بالدور الهام المرجو والمأمول في تطوير التعليم ومتابعته والإشراف عليه ومراقبته وتمويله (سعد، 2005: 84).

وعلى سبيل المثال: توثق المدارس الأمريكية علاقتها بأرباب المال ورجال الأعمال والشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى، ويسعون إلى جعل هؤلاء الناس -ممثلين في مجالس إدارات المدارس، ومجالس الأمناء بها- للإسهام في صنع القرار التربوي وتحقيق شراكة قوية تسهم في إنجاح برامج التدريب للمعلمين والطلبة من قبل تلك المؤسسات؛ سعياً وراء توفير مخرجات تعليمية كفاء تتلاءم ومتطلبات سوق العمل على جميع الصعد (Donald Hirsch: _

School of Business, Anew Partner ship. OECD. 11.p Paris. 1992:

(p21).

لقد نال التعليم قدرا كبيرا من جهود المنظمات غير الحكومية، ولم تقتصر تلك الجهود على نوع واحد من التعليم أو مرحلة بعينها، بل تنوعت تلك الجهود في المساهمة في كافة مجالات التعليم بجميع مراحلها، مع اختلاف درجة الإسهامات من نوع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، لسد احتياجات التعليم، وتطويره كما وكيفا؛ للدخول إلى مجتمع المعرفة (الخمشي، 2005: 165).

وتعد المشاركة المجتمعية في التعليم ركيزة رئيسة في دعم وتحسين العملية التعليمية، وزيادة فاعلية مؤسساته وتمكينها من تحقيق هدفها الذي تسعى إليه، كما أنها صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع، تتواصل فيها مسئولية الدولة مع مسئولية أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام؛ من أجل إصلاح التعليم وتطوير نظمه (رستم، 2005: 1) عن طريق التأثير في توجهات وسياسات صانعي القرارات على أعلى المستويات، وتلعب المؤسسات الأهلية في هذا الصدد دورا بارزا، (Nymugasira)
(Warr: NGO, and Advocacy; 1998 ,p279).

خامسًا: الاحتياجات المجتمعية (المفهوم والإطار)

1- تعريف الحاجة، وتقدير الاحتياجات:

الحاجة: يقصد بها الفرق بين الحالة المرغوبة أو القياسية والواقع الفعلي الحالي، كما تعرف الحاجة بأنها حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى توفر إمكانيات أو موارد معينة، وتوفير هذه الاحتياجات من قبل الجمعيات الخيرية تُعكس في شكل خطط وبرامج ومشروعات، ويمكن الإشارة إلى تعريف الاحتياج لغة وشرعا واصطلاحا؛ فالحاجة في اللغة: اسم مصدر لفعل «احتاج» وتأتي على عدّة معاني منها: المأربة، والافتقار، والقصور عن المبلغ المطلوب، والاضطرار إلى الشيء⁽¹⁾.



شكل (1) فجوة الاحتياجات:

حجم الاحتياج = الفجوة بين الوضع الراهن (ما هو كائن) والوضع المأمول أو المثالي (ما يجب أن يكون).

أما الحاجة في الاصطلاح فقد عرّفها الإمام الشاطبي رحمه الله بقوله: «أما الحاجيات فمعناها أنّها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، ولكنّه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقّع

¹ منتديات الجمعية التونسية للعلوم الشرعية بمسكن : منتديات العلوم الإسلامية : منتدى علم أصول الفقه
<http://atcmsaken.forumactif.com/t106-topic>

في المصالح العامة.»⁽²⁾ وقريب من هذا التعريف وأوضح في شموله لنوعي الحاجة - العامة والخاصة- هو تعريف أحمد كافي: «ما يحتاجه الأفراد أو تحتاجه الأمة للتوسعة ورفع الضيق إمّا على جهة التأقيت أو التأييد فإذا لم تراخ دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة وقد تبلغ مبلغ الفساد المتوقع في الضرورة.»⁽³⁾

وقد قسم الباحثين الاحتياجات الأساسية للفرد على ثلاثة أنواع هي⁽⁴⁾:

- احتياجات ترتبط بتوفير الحد الأدنى من السلع اللازمة للمحافظة على حياة الفرد (كفاف).

- احتياجات ترتبط بتوفير السلع اللاتئة للفقير بحيث تجعله يشعر بأدمته وأهميته للمجتمع (كفاية).

- احتياجات ترتبط بتحقيق أقصى إشباع ممكن (الرفاهية).

ويقصد بتقدير الاحتياجات: عملية تحديد وقياس مجالات التحسين والتطوير للجمهور المستهدف، وتحديد طرق تحقيق أو إنجاز التطوير المستهدف، على أن تقدير الاحتياجات يجري قبل عملية التخطيط للنشاط المستهدف أو قبل تصميمه، إذ إن الغرض من تقدير الاحتياجات هو اتخاذ القرارات بخصوص تحديد أولويات البرنامج، ويعمل تقدير الاحتياجات على تحقيق أربعة وظائف:

1. تحديد الاحتياجات المرتبطة بمهمة أو وظيفة محددة.

2. تحديد الاحتياجات الأساسية والضرورية.

3. تحديد أولويات اختيار الأمور الطارئة.

² أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ، الموافقات ، ص 21 ، دار ابن القيم- دار بن عفان ، 2003م

³ أحمد كافي ، الحاجة الشرعية ، حدودها وقواعدها ، ص 225 ، دار الكتب العلمية ، 2004م

⁴ سلمان حسن الحجي ، إشباع الحاجات الأساسية للمستفيدين من الجمعيات الخيرية ، مجلة الواحة ، العدد 34 ، ص 10 ، 2011م

4. تقديم بيانات أساسية لأغراض التقدير.

2- أهمية تقدير الاحتياجات

تكتسب عملية تقدير الاحتياجات أهمية عالية لدورها في تحديد احتياجات المجتمع بشكل عام واحتياجات المستفيدين من برامج الرعاية والإغاثة في الظروف الطارئة أو الاستثنائية بشكل خاص، وتتبع هذه الأهمية لتقدير الاحتياجات من خلال قدرتها على تحقيق ما يلي⁵:

1. توفر معلومات أساسية يتم الاعتماد عليها في وضع الخطط الإغاثية وتصميم برامج تلبية الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين وبدرجة عالية من الدقة.

2. الاستخدام الأفضل للوقت والموارد المتاحة لدى الجهات ذات العلاقة.

3. التعرف على طرق جديدة لتحسين البرامج والمبادرات.

4. ترتيب الأولويات في أنشطة الجهات ذات العلاقة.

5. يحدد المستهدفين الحقيقيين من برامج الرعاية والإغاثة.

6. تعد طريقة ذات موثوقية عالية لتقدير حجم المساعدات المطلوبة.

7. توفير معلومات تساهم في اتخاذ قرارات مستقبلية.

8. إن تقدير الاحتياجات يساعد في تحقيق تقدير أفضل للنشاط.

3- تقدير الاحتياجات المجتمعية:

هو دراسة مجتمع معين من حيث موارده التنموية: (الطبيعية، البشرية والمجتمعية)، وتحديد المشكلات التنموية وترتيب الأولويات وتحديد الأنشطة التنموية اللازمة لمعالجة تلك المشكلات⁽⁶⁾.

⁵ Needs assessment guide, Australian Government Department of Health, 2015.

⁶ دليل الممارس التنموي في تكوين وإدارة المنظمات الطوعية ، مستودع وثائق منظمة FAO ، الجزء الأول
<http://www.fao.org/wairdocs/af199a/af199a02.htm>

والاحتياج التنموي هو: كل ما تحتاجه عملية التنمية لمجتمع معين من موارد مالية، بشرية، بناء قدرات... وغيرها، هذه الاحتياجات تُعكس في شكل خطط وبرامج ومشاريع يحتاج إليها المجتمع⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع أساليب التخطيط التنموي على مستوى المجتمعات المحلية فإن استخدام المنهج القاعدي (من أسفل إلى أعلى) يعتبر الأكثر كفاءة؛ حيث يتم فيه إشراك المجتمع المحلي في المراحل والخطوات حتى يحصل في النهاية على خطط واقعية ونابعة من مشاكل المجتمع الحقيقية، وحتى يتم إعداد خطط تلبي احتياجات المجتمع لابد أولاً من معرفة موارد المجتمع المعني (الطبيعية، البشرية، والاجتماعية) وكذلك معرفة مشاكله وتحليلها؛ وبالتالي تقدير الاحتياجات التنموية وترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع، وقبل الدخول في تقدير الاحتياجات التنموية لابد أن نتعرف على أن الموارد التنموية هي جملة الموارد المتوفرة في مجتمع ما والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها بشكل عقلاني؛ لتنمية وتطوير المجتمع، وتنقسم الموارد التنموية على ما يلي:

1. **الموارد الطبيعية:** هي الأرض وما بداخلها وما فوقها من التربة والغابات والمراعي والمياه والمناخ والمعادن والحيوانات البرية.
2. **الموارد البشرية:** هي الناس وما يملكون من الموارد المالية والمعارف والخبرات والمهارات والمؤهلات والمهن والحرف الموجودة في المجتمع.
3. **الموارد الاجتماعية:** هي الجمعيات والتنظيمات (جمعيات تنمية تعاونية خيرية استهلاكية - صناديق مجتمعية تراثية) والعادات والتقاليد والثقافات والأعراف الموجودة في المجتمع.

⁷ المرجع السابق ، ص 16

وتعد تقدير الاحتياجات عملية منهجية من الإجراءات التي تستخدم لتحديد الاحتياجات ودراسة طبيعتها وأسبابها، وتحديد الأولويات في المستقبل عن طريق جمع معلومات دقيقة تمثل احتياجات المجتمع وتحدد المخاوف المحتملة التي قد تواجه أفرادها، وهو امتداد لعملية التخطيط الاستراتيجي فقد تكون البرامج والأنشطة والخطط التي كانت مناسبة في السابق غير ملائمة فيما بعد، أو أنها ملائمة مع رغبة في التأكد من أن هذه الأنشطة وثيقة الصلة لما يحتاجه المجتمع فعلا، وقد يؤكد تقدير الاحتياجات مهمة ورؤية جديدة كما قد يحولها أو يطورها⁸، والتقدير الفعال سيكشف أشياء لم تكن تعرفها من قبل أو يؤكد على ما كنت تعرفه، ربما يكشف عن طريقة جديدة لحل مشكلة معروفة، أو يعطي أفراد المجتمع الفرصة للإشارة إلى مشكلة تم تجاهلها، حيث يميل الأفراد إلى مقاومة التغيير في بعض الأحيان بسبب نقص المعلومات الكافية أو عدم إشراكهم في عملية صنع القرار.

منذ الستينيات، أصبحت تقديرات الاحتياجات ممارسة تجارية شائعة إلى حد ما؛ وبالتالي فإن مصطلح تقدير الاحتياجات قد اتخذ عدة تعريفات وأدى إلى عدد من نماذج أو نهج العملية ذات الصلة.

4- أساليب دراسة الحاجات المجتمعية:

إن تحديد الحاجات المجتمعية يقوم على سؤال مؤداه: ما هو واقع المجتمع ومشكلاته؟ وهذا بدوره يؤدي إلى سؤال أعم وأشمل وهو: ما هو المطلوب عمله في ضوء هذا الواقع المجتمعي من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع؟ ومن أجل هذا الأخير يبرز إشكال وهو: كيف لنا أن نتعرف على احتياجات المواطنين من أجل مقابلتها بما يلزم من خدمات؟

⁸ Approaches to community needs assessment, Jennifer Ruth, 2017.

وفي هذا الصدد تبرز عدة مداخل وأساليب؛ فبعض الأساليب تعتمد على الخبراء في تشخيص الحاجات المجتمعية، ولكن في نفس الوقت لا يجب إغفال رأي المواطنين أنفسهم (سواء كانوا عملاء أو مستفيدين، مرضى...) في تحديد احتياجاتهم وما هو الأسلوب الأمثل لإشباعها، ومما لا شك فيه أن رأي المواطنين يختلف عن رأي الخبراء في تحديد الحاجات لأن الخبراء ينظرون بموضوعية، أما المواطنون فينظرون ويحكمون في ضوء ما يعايشونه بالفعل، وأن تحديدهم للأولويات يرتبط بالمصلحة الخاصة لهم أكثر في غالب الأحيان⁹.

إن تحديد حاجات المجتمع لا بد وأن يأخذ في عين الاعتبار الأبعاد الأساسية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية... في المجتمع حتى يكون التحديد موضوعي، ولتحقيق الموضوعية يجب أن يشارك في تحديد هذه الحاجات أصحاب المشكلات أنفسهم؛ وبالتالي تصبح المشاركة هي حجر الزاوية في تحديد حاجات المواطنين ويطلق على المشاركين في تحديد الحاجات " جماعات دعم القرار"، ويتم تعريفهم على أنهم المواطنين الذين يتأثرون أو يستفيدون من البرامج والخدمات المجتمعية أو أنهم أصحاب القرار بالنسبة لتمويل هذه المشروعات أو الذين يقومون على تنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بمقابلة احتياجات المجتمع⁽¹⁰⁾.

أما طرق تحديد حاجات المجتمع فتتمثل في الطريقة الكمية والطريقة الكيفية: والطريقة الكمية معناها حصر هذه الحاجات، أما الطريقة الكيفية فهي الطريقة التي من خلالها يمكن اكتشاف تأثير هذه الحاجات على المجتمع، وكلا النموذجين له جوانب القوة والضعف، وكل يكمل أو يتمم الآخر.

⁹Principles on Personal Data Protection and Privacy. New York: United Nations System, Chief Executives Board for Coordination; 2018,

¹⁰ حسين حسين سليمان، هشام سيد عبد الحميد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص401.

أ- الطريقة الكمية في تحديد حاجات المجتمع: إن قياس الحاجات من هذه الطريقة يركز أساسا على أسلوب الحصر أو المؤشرات العددية للمشكلات والمواقف المجتمعية ويعتمد على ثلاثة أساليب هي:

- منهج أو أسلوب تحديد دليل المشكلات (مؤشرات المجتمعية).

- منهج المسح الاجتماعي.

- أسلوب الاستعانة بجماعات المجتمع في إبداء الرأي⁽¹¹⁾.

ومن المجالات التي تستخدم فيها الطريقة الكمية في تحديد الاحتياجات: مجالات الرعاية الاجتماعية خاصة الصحية والتعليم، التي تتوفر لها مؤشرات حصر الحاجات والموارد المتاحة ويستخدم فيها غالبا الحصر والتعداد. أما طريقة المسح الاجتماعي فتستعمل عدة وسائل منها: المقابلات، الاستبيانات الخاصة بالعملاء، الممارسين...إلخ.

أما المسموح الخاصة بالمواطنين (جماعات دعم القرار) فإن تحديد هذه الجماعات يلعب دورا كبيرا؛ بحيث أن رأي هذه الجماعات يأخذ في الاعتبار مدى توافر الخدمات بجانب تحديد العجز أو الندرة في بعض الخدمات والبرامج الأخرى.

ب- الطريقة الكيفية في تحديد حاجات المجتمع:

إن قياس حاجات المجتمع بالطريقة الكيفية يعتمد إلى حد كبير على توظيف البيانات عن المشكلات وظروف المجتمع فمما يوق هذه الطريقة عدم وضوح الرؤية لعدم كفاية المعلومات أو تداخل المؤشرات والمتغيرات التي تعبر عن مشكلات المجتمع وفي هذه الطريقة يستعان بالجماعات البؤرية التي تمثل المجتمع والملاحظة بالمشاركة ومناقشة الإخباريين فأدوات وأساليب هذه الطريقة تتمثل في⁽¹²⁾:

¹¹ أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص137

¹² المرجع السابق، 137.

1. **الاجتماعات العامة:** وهي اجتماعات مفتوحة يمكن أن ينظم إليها أو يحضرها أي مهتم بموضوع تحديد حاجات المجتمع، وهدفها جمع الآراء والمقترحات وتحديد البدائل لمقابلة الاحتياجات والمشاكل وتحديد وجهات النظر حول المواقف المختلفة.

2. **الجماعات البؤرية:** هي جماعات ذات بناء خاص هادف تستطيع أن تعبر بصدق عن حاجات المجتمع وأولوياته وأهدافه، كما أن لها دور كبير في قياس ردود فعل المجتمع بالنسبة لأية حلول أو مداخل لتناول مشكلات المجتمع أو مقابلة احتياجاته، وهي تحقق التواصل بشكل كبير مع المجتمع، وتضم هذه الجماعات الصفوة إضافة إلى ذوي النفوذ سواء من الناحية التنفيذية أو الشعبية (أعيان المنطقة قيادات شعبية ...).

3. **الجماعات الممثلة لمجتمع المشكلة:** وهي تعتبر جزء أو نوع من الجماعات البؤرية تمثل جماعات يتم اختيارها بطريقة عمدية، لتمثل وجهة نظر المتأثرين بمشكلات معينة في المجتمع وتسمى أيضا "العينة العمدية"، وهي أقرب إلى أن تكون جماعة مرجعية للتأكد من صدق المعلومات مع التأكيد على ألا تحيد هذه عن الهدف الذي قامت من أجله أو يحدث لها تحيز أو تكون آراؤها تمثل توجهات سياسية أو حزبية لذلك يجب تحديد الأهداف وإجراءات العمل داخل هذه الجماعات.

إن هذه الطرق الكمية منها والکیفیه تهدف إلى التعرف بدقة على ما يعانيه المجتمع من نقائص واحتياجات؛ وعليه فتطوير هذه الطرق ومؤسساتها قانونيا يعتبر من صميم عمل البلديات إذا أرادت تحسين خدماتها وبناء إصلاحاتها على أسس صحيحة، ومعايير دقيقة تعبر بصدق عن الخل وتعالجه.

سادساً: الدراسات السابقة:

** قدمت دراسة جامعة الملك عبد العزيز (2005)¹³ دراسة وصفية لموضوع الفقر، فبدأت بخلفيات الفقر علمياً وثقافياً، وتعريفاته، وقضاياها، وأعطت نبذة تاريخية عن مفهوم الفقر عبر مراحل التاريخ المختلفة، ثم تطرقت إلى برامج مكافحة الفقر عالمياً ومحلياً مع عرض تقييم لها، ومن أبرز هذه التجارب التي تعرضت لها الدراسة:

عالمياً: (البنك الدولي التابع للأمم المتحدة، والمعونات الدولية، وبنك جارمين، والمبادرة المصرية، ومبادرة تونس)

محلياً: (مؤسسة الملك عبد الله لوالديه، الصندوق الخيري الوطني، مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة - صندوق التنمية الصناعية وصندوق المئوية وصندوق باب رزق جميل-).

** عملت دراسة الشلاقي (1431)¹⁴ على التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لسكان الأحياء الفقيرة؛ بغرض إلقاء الضوء على الاحتياجات الضرورية لسكان الأحياء الفقيرة، وذلك على أمل أن تضع الجهات المسؤولة والجهات الأهلية والمهتمون بالجهود الخيرية سياسات وبرامج تؤدي إلى سد هذه الاحتياجات، وكان من توصياتها:

* العمل على زيادة الوعي لدى هؤلاء السكان وإجراء الندوات والبرامج التثقيفية لهم داخل الأحياء بصورة دورية.

* عمل برامج تهدف إلى تعزيز الثقة بالذات وتحفيز الهمم لتحسين الواقع وتطوير القدرات.

¹³ جامعة الملك عبدالعزيز 2005، مكافحة الفقر، الإصدار الثالث عشر من سلسلة إصدارات بحثية (نحو مجتمع المعرفة).
¹⁴ الشلاقي، تركي بن ليلي (1431)، سكان الأحياء الفقيرة: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية. رسالة ماجستير، نشر مركز رؤية للدراسات الاجتماعية.

* عمل برامج وحملات تهدف إلى محو الأمية ومواصلة الدراسة، وتذليل العقبات التي تواجه الراغبين في دخول هذه البرامج.

* حث العاطلين والشباب المقبل على سوق العمل إلى الدخول في برامج تدريبية تهتم بالجوانب الفنية والمهنية التي يحتاج إليها سوق العمل، وتبني عملية قبولهم في المعاهد الحكومية والخاصة.

*تكوين لجنة أو هيئة إرشادية لتقديم النصح والإرشاد السليم المبني على أسس علمية وتجارب ناجحة مع تأمين السرية التامة لتلك الحالات.

* عمل برامج توعوية خاصة لتثقيف أولياء الأمور وتنبههم عن مخاطر استغلال الأطفال وجرهم إلى برائن الجريمة أو استغلالهم جنسيا.

** بينت ورقة باهمام (2011)¹⁵ البحثية أهمية أسلوب توفير المساكن بمشاركة المستفيدين وقدمت برنامجا عمليا من ثمان مراحل تفصيلية للمعنيين (قطاع حكومي / خيري / غير ربحي / باحثين ومهتمين)، بتوفير المساكن للأسر الفقيرة وذات الدخول المنخفضة لما قدمه الباحث من أهمية مشاركة المستفيدين في بناء مساكنهم وآثاره الإيجابية (تحقيق كرامة المستفيد – المحافظة على البيئة – تقوية الروابط الاجتماعية بين الأسر المشاركة وتحقيق التكافل الاجتماعي-زيادة المردود الاقتصادي).

** تناولت دراسة العروان (2013)¹⁶ دور جمعية البر الخيرية في مكافحة الفقر في المجتمع السعودي من وجهة نظر المستفيدين بمنطقة غرب الرياض، باستخدام

¹⁵ باهمام، أ. د علي بن سالم (2011)، تمكين الأسر الفقيرة من توفير المساكن لأنفسهم (تطوير برنامج تطبيقي للملكة العربية السعودية)، ندوة أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي.

¹⁶ العروان، ماجد بن محمد عبد الرحمن (2013)، دور جمعية البر الخيرية في مواجهة الفقر في المجتمع السعودي، أطروحة (ماجستير)-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أسلوب العينة العشوائية البسيطة والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج تتمثل في التالي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجمعيات الخيرية في مواجهة الفقر في المجتمع السعودي مرتبا وحسب أهميته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويتحدد في المساعدة على: تنظيم الأسر الفقيرة، وتقديم المعونات والقروض الميسرة، وتوزيع لحوم الأضاحي والهدى، وتوفير أدوية للفقراء المرضى، وتوفير فرص عمل وتشغيل للفقراء المتعطلين عن العمل، وتقديم المساعدات العينية المنتظمة شهريا للفقراء، ودعم المشروعات الحرفية الصغيرة، وتوفير مراكز صحية تقدم خدمات صحية بأسعار في متناول الفقراء.

2- اتضح أن المعوقات التي تحول دون عمل جمعية البر ومساعدتها للفقراء من وجهة نظر الفئات المستهدفة والمستفيدة تتحدد في تحكم الروتين في مختلف أعمال جمعية البر منها قلة الموارد الاقتصادية المتاحة لهذه الجمعيات، وقلة الكوادر البشرية العاملة في الجمعيات الخيرية، كما يرى أفراد عينة الدراسة أن اللجوء إلى الجمعيات وما يلحق به من الوصم بالفقر والحاجة من جانب المجتمع يأتي في المرتبة الرابعة ويليه مباشرة أن الكثير من الأسر الفقيرة تعتبر اللجوء للجمعيات الخيرية من شأنه أن يقلل من مكانة الأسرة.

3. وفي مواجهة مشكلة الفقر في المجتمع السعودي: والتغلب على المعوقات التي تحد من دور الجمعيات في القيام بمسؤولياتها تجاه الفقراء يطرح أفراد عينة الدراسة حزمة من الحلول مرتبة حسب أهميتها وأولوياتها من وجهة نظرهم على النحو التالي:

- العمل على رفع القدرة الإنتاجية للأسر الفقيرة المنتجة.
- التوسع في إسناد مشروعات صغيرة للأسر الفقيرة.

- مساعدة الفقراء على تسويق منتجاتهم.
- التوسع في الاستفادة من القطاع الخاص لتوظيف الفقراء.
- الاتفاق مع رجال الأعمال والمؤسسات والشركات على الإسهام في سداد الأقساط المستحقة على الأسر الفقيرة.

****** دعت ورقة الحازمي (2014)¹⁷ إلى بناء الشراكات مع معززي ومكملي خدمات جمعيات البر، خصوصا في البعدين التربوي والمهني، وإلى العناية ببناء البرامج الموجهة للوالدين خاصة الأمهات لعمق أثرهن التربوي في تنشئة أطفالهن، وتلمس حاجات المستفيدين ومساعدتهم على وضع خارطة طريق لإخراجه من دائرة المشكلة التي يعيشونها، والعناية ببرامج الأسر المنتجة ودعمها والتوسع فيها، والعناية بتمكين الفقير والارتقاء بمستوى معيشتة وأسلوب تفكيره.

****** تناولت دراسة الزامل وحجازي والشرقاوي والمشعل (2014)¹⁸ تحديد العلاقة بين استفادة الأسر من أحد البرامج التنموية والتفاعل الأسري، وتوفر الموارد، وقدرة الأسرة على حل المشكلات، والقدرة على التعامل مع المؤسسات المجتمعية، وتحديد العلاقة بين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري ونوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، وأوصت إلى ما يلي:

¹⁷ الحازمي، الحجاب بن أحمد (2014)، دور جمعيات البر في توعية وتأهيل الفقير، ورقة عمل مقدمة للملتقى الثاني لتوعية وتأهيل الفقير بالرياض. مؤسسة السبيعي الخيرية.

¹⁸ دراسة الزامل وحجازي والشرقاوي والمشعل (2014)، الجوهر بنت فهد الزامل وهدي محمود حسن حجازي ونجوى إبراهيم الشرقاوي ومضاوي المشعل، الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل "دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية"، بدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود. منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7 العدد 3، 2014.

1. تحسين خدمات البرامج التنموية المقدمة في الإسكان الخيري والإعلان عنها للمستفيدين خاصة البرامج التي تسهم في تحسين الوضع المادي، مثل: برنامج المساعدات التنموية، وبرنامج مشروعات الأفراد، وبرنامج القروض متناهية الصغر والذي يسهم بدوره في تحسين نوعية حياة هذه الأسر.

2. السعي نحو تبني وتنفيذ إستراتيجية التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر محدودة الدخل والمقيمة في مجمعات الإسكان الخيري لمساعدتها في حل مشكلاتها الاجتماعية وتحسين مستواها الاقتصادي.

3. زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في جمعيات الإسكان الخيري وتفعيل أدوارهم في التعامل مع الأسر محدودة الدخل، والتركيز على تحويلهم من أسر متلقية للمساعدات المادية (مستهلكة) إلى أسر قادرة على مساعدة نفسها (منتجة).

4. التركيز على تمكين المرأة الفقيرة المعيلة لأسرتها؛ لمساعدتها على زيادة دخل أسرتها والخروج بهم من دائرة الفقر.

5. وضع إستراتيجية تحسين مستوى الخدمات المقدمة بالإسكان الخيري لارتباطها الطردي مع نوعية حياة الأسر محدودة الدخل.

6. عقد شراكات مجتمعية مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالأسر محدودة الدخل، وكذلك بالقطاع الخاص ورجال الأعمال.

** اهتمت دراسة الزنان (2015)¹⁹ بدراسة إمكانية وضع تصور استراتيجي لتعزيز أداء منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر بالمملكة العربية السعودية، من خلال تبني برامج تنموية شاملة تحدث farka جوهريا في الفئات المستهدفة، وذلك بالتعرف على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني بالمملكة العربية السعودية،

¹⁹ الزنان، محمد بن عبدالله (2015)، تصورات استراتيجية لدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر بالمملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

والقيام بتشخيص استراتيجي لأدوار منظمات المجتمع المدني بالمملكة العربية السعودية، ثم كشف المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني بالمملكة العربية السعودية في سبيل مكافحة الفقر، ووضع تصور استراتيجي يسهم في تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفقر بالمملكة العربية السعودية، وكان مجتمع الدراسة هو: منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفقر بمدينة الرياض، واستخدم الباحث الطريقة التاريخية، والطريقة الوصفية التحليلية والطريقة الإحصائية لفهم الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

1. غالبية المنظمات الأهلية في المملكة العربية السعودية تلعب دورا في الحد من معدلات الفقر عبر تقديم خدماتها للفقراء والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.
2. تمتلك المنظمات الأهلية في المملكة العربية السعودية معايير في اختيار المستفيدين من برامج الفقر، إلا أن هذه المعايير ليست موحدة لدى كافة المنظمات.

3. تشكل المؤسسات المانحة المصدر الرئيس للتمويل بالنسبة للمنظمات الأهلية في المملكة العربية السعودية.
وأوصى الباحث بالتالي:

1. ضرورة اعتماد معايير موحدة لاختيار الفئات الفقيرة لجميع المنظمات الأهلية؛ لتحقيق العدالة في التوزيع وللتخفيف من معدلات الفقر.
2. تدريب المدراء والعاملين في أقسام التمويل وإعداد المشاريع في المنظمات الأهلية على منظومة للتواصل والاتصال وطرق إعداد وتسويق المشاريع وتجنيد الأموال لتلبية احتياجات الفئات الفقيرة.

3. استحداث نوعية برامج ومشاريع غير تقليدية تهتم بالتنمية المستدامة والاستثمار البشري وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات وزيادة الإنتاج، والتي من شأنها جذب اهتمام الممولين الخارجيين.

** هدفت دراسة العمرو والسند (2016)²⁰ إلى تحديد احتياجات الأسر الفقيرة (الاقتصادية والاجتماعية) المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض والوصول إلى مقترحات لإشباع تلك الاحتياجات، وهي دراسة وصفية استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين في وكالة الضمان الاجتماعي، والأخصائيين والأخصائيات في مكاتب الضمان الاجتماعي، وعينة عشوائية من الأسر المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن أهم الأساليب المتاحة لدراسة الاحتياجات هي المقابلات والزيارات واجراء الدراسات، إن أهم الاحتياجات الاقتصادية للأسر الفقيرة هي الحصول على الإعانات المادية وتوفير المواد الغذائية وتسديد فواتير الخدمات وتوفير فرص العمل، أما الاحتياجات الاجتماعية فتركزت على توفير الاحتياجات المدرسية والخدمات الصحية، وكانت أهم المقترحات لإشباع تلك الاحتياجات هي: تفعيل مشروعات الأسر المنتجة، وفتح مراكز التدريب للشباب والفتيات، ونشر الوعي الصحي، وفتح فصول محو الأمية.

²⁰ العمرو والسند، د. بدرية العمرو / د. حصة السند (2016)، تحديد احتياجات الأسر الفقيرة في الضمان الاجتماعي دراسة مطبقة على مكاتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض، مركز بحوث كلية الخدمة الاجتماعية - عمادة البحث العلمي. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

** تناولت مجموعة من الدراسات الوصفية عددا من التجارب في تأهيل وتدريب الأسر الفقيرة، مثل²¹:

- دراسة البطيني (1431) لتجربة مؤسسة عبد العزيز الجمال بالمدينة المنورة في تدريب وتأهيل شريحة الأرامل والمطلقات طالبات العمل، ويهدف البرنامج إلى نشر ثقافة العمل لما يحتاجه سوق العمل، وإتاحة فرصة المساهمة والعمل للأسر الفقيرة والمستويات التعليمية المتدنية؛ ليساعدهم على خدمة أنفسهم ويخفف من نسبة البطالة النسائية، ومراعاة التجاه الإيجابي لرعاية الأسرة الفقيرة من ذوي وأهالي الأرامل والمطلقات؛ لرفع مستوى معيشتها، وتنمية مهارات طالبات العمل لما يحتاجه سوق العمل؛ حيث أثبتت الفتاة السعودية جدارتها بكسر حاجز الخوف والخجل، ويحفظ لهن حق الاستقرار الوظيفي بالعقود المبرمة ويحفظ لهن حقوقهن التعاقدية، وتحقيق عائد مالي مناسب للأرامل والمطلقات.

- دراسة (الريديعان) 2010 لتجربة وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية مع برامج الأسر المنتجة؛ حيث إن فلسفة الوزارة بخصوص برامج الأسر المنتجة تنطلق من مبدأ التعاون وتسعى لتحقيق المصلحة للمستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي، ولتحقيق ذلك عملت الوزارة ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي في تنفيذ برنامج دعم مشاريع الأسر المنتجة، وأوردت الدراسة عددا من المعوقات التي تواجه برامج الأسر المنتجة في السعودية اقتصاديا وإداريا واجتماعيا، مع طرح مجموعة من المقترحات لتجاوز هذه الصعوبات والمعوقات.

²¹ دراسة في الدراسات العلمية لمعالجة الفقر في السعودية، مؤسسة السبيعي الخيرية. (2017).

- دراسة الرومي (2010) لوصف برنامج التدريب والتوظيف بجمعية جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري، ويهدف البرنامج إلى اكتشاف قدرات الفقير وإمكاناته، وبناء قدرات الفقير من خلال التأهيل والتدريب، وتوظيف قدراته من خلال مساعدته في الحصول على عمل يتوافق مع تلك القدرات، ورفع مستوى الوعي لدى الفقير بقيم العمل والاعتماد على النفس وبالفرص التدريبية والوظيفية المتاحة، وإلى تمكين الفقراء من الحصول على الفرص التدريبية ولوظيفية المتاحة.

- دراسة فرحات (1431) للتدريب المنتهي بالتوظيف التابع للصندوق الخيري الاجتماعي، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل أبناء وبنات الأسر الفقيرة عن طريق الدورات التدريبية المنتهية بالتوظيف وبما يتناسب معهم في المناطق التي يعيشون فيها، من خلال برامج التنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالتدريب والتوظيف؛ وذلك عن طريق إعداد برامج للتعاون مع الجهات المسؤولة عن التوظيف من القطاع العام والخاص.

** وفي دراسة عبده (2020) 22 تعرّف إلى الدور الذي تؤدّيه الجامعات السّعوديّة -جامعة تبوك- حالة في إكساب الخريجين المعارف والمهارات والقدرات التي تتطلّبها المشروعات التّنمويّة العملاقة كمشروع نيوم، وقد تمّ استطلاع آراء عيّنة من أعضاء هيئة التّدريس والطلّاب والإداريين في الجامعة؛ للتعرّف إلى أهمّ

²² عبده، هاني سعيد محمود (2020)، دور الجامعات السعودية في تنمية خريجها وفقا لمتطلبات مشروع نيوم: دراسة حالة جامعة تبوك. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء: الزرقاء، الأردن.

المهارات والخصائص الفردية، وإجراءات التوعية بمتطلبات العمل في المشروع، وجوانب التعليم ومصادر التعلم، وجهود تشجيع البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخدمات المساندة التي يمكن للجامعة توفيرها لتحسين مستوى خريجها وكفاءتهم؛ ليكونوا ملائمين لشغل الوظائف في مشاريع منطقة نيوم.

وقد توصل الباحث إلى نتائج تؤكد أهمية دور الجامعة في المساهمة بشكلٍ فاعلٍ في تلبية حاجات العمل في مشاريع منطقة نيوم الاقتصادية، بالتركيز على تنمية المهارات والخصائص الفردية للطلاب والخريجين، بغض النظر عن جنس أفراد العينة.

** وهدفت رسالة عبد الحافظ (2020)²³ في دراستها لبناء مقياس للكشف عن مدى تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة اجتماعيا واقتصاديا؛ لأن استراتيجية التمكين تلعب دورًا فعالاً مع الفئات الفقيرة بصفة عامة والعمالة غير المنتظمة بصفة خاصة، حيث أنها تبني وتنمي الوعي لديها ، كما تزيد من قدرتها علي الاعتماد علي ذاتها وتجعلها قادرة علي المشاركة الإيجابية في بناء وتنمية المجتمع، وهي محاور أساسية في بناء المقياس الذي تبتغيه الدراسة.

²³ عبدالحافظ، شيرين محمد إحسان (2020)، مقياس تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة اجتماعيا واقتصاديا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد 3 العدد 52، 2020.

الخلاصة:

بعد المقدمات السابقة والإطار التعريفي للدراسة، وبعد الاطلاع على مجموعة من التجارب والدراسات التي تتقاطع مع موضوع الدراسة في جوانب منها، فإننا نخلص إلى أهمية تقديم مبادرات تنموية تساند المستفيدين من جمعية البر بالمدينة المنورة في النهوض بحالهم والاستغناء عن المعونة وتحقيق الكفاية والكرامة المالية، على أن تطلق هذه المبادرات من تحليل موضوعي لاحتياجات المستفيدين، وأن تعتمد في بنيتها وأهدافها على واقعهم وأن تراعي ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتلبي حاجاتهم وتشبعها، ويتم ذلك بدراسة التالي:

- اتجاهات المستفيدين نحو الإجراءات والتنظيمات المحفزة للتفاعل الإيجابي والاستفادة من المبادرات والمشاريع التنموية.
- قدرات المستفيدين وكفاياتهم المهنية والمجالات الأنسب لتطويرهم فيها.
- ظروف المستفيدين المجتمعية والاقتصادية والتي تؤثر على استفادتهم من المبادرات التنموية التمكينية.
- احتياجات أفراد الأسر من (الأطفال والأبناء) التنموية والتطويرية ومحفزات اندماجهم الفاعل في برامج التمكين.